عولمة القيم الثقافية للشعوب
- تحدّ واقعي راهن -

د. طلال عتريسي[١]

مدخل:

تعرّضت العولمة، منذ سنوات وإلى اليوم، لكثير من النقد والاتّهام، في معظم ما كتب، وما قيل، وما عقد عنها من مؤتمرات، خصوصاً في البلدان العربية والإسلامية. وانتقل هذا الاعتراض، في بعض العواصم العالمية، إلى الشوارع، التي شهدت تظاهرات لم تخلُ من أعمال عنف وصدامات، تجاه رموز العولمة ومؤسّساتها، مثل: منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي باعتبار أنّ هذه المؤسّسات الدولية تتحكّم في شعوب العالم وحكوماتها من خلال ما تفرضه عليها من قيود ومن أولويات في عمليات التنمية التي تقوم بها بعد نيل تلك القروض.

ولعلّ أبرز الاتّهامات، هي: تلك التي ركّزت على الخلل الاقتصادي والإنساني للعولمة؛ إذ تؤكّد الدراسات والإحصاءات أنّ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم تعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة في العالم، كما أنّ ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١٪ من سكّان العالم مجتمعين.

(١) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.

وتكشف تقارير البنك الدولي والأمم المتّحدة، في صدد تحديد مؤشّرات التنمية البشرية في السنوات الأخيرة، عن وجود ما يقارب ٣ مليارات نسمة (نصف سكان العالم)، يعيشون تحت خط الفقر؛ وهو دولاران أميركيان في اليوم الواحد، ومن بين هؤلاء هناك ١,٢ مليار (خمس سكان العالم) يحصلون على أقلّ من دولار واحد يومياً.

وتشير بيانات معهد اليونسكو للإحصاء إلى أنّ ٧٩٣ مليون شخص من الراشدين يفتقرون إلى مهارات القراءة، وأغلبهم من الإناث. كما أنّ ثمّة ٦٧ مليون طفل، في سنّ التعليم الابتدائي، غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية، و٧٢ مليون مراهق، في سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، فاتهم حقّهم في التعليم.

هذا، في الوقت الذي بلغ فيه إنفاق الولايات المتّحدة على التسلّح، في عام ٢٠١٠ فقط، نحو ٦٩٣,٥ مليار دولار، بما يغطّي ديون الدول الفقيرة بأجمعها. وأحد أهمّ أسباب هذا الارتفاع هو كلفة الحروب التي شنّتها الولايات المتّحدة على أفغانستان والعراق. علماً أنّ هذا الانفاق قد ارتفع في العام اللاحق ٢٠١١م، قبل أن يعود إلى التراجع في بداية عام ٢٠١٢م؛ بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الولايات المتّحدة.

وربّما، لهذا السبب، بات النقد والاتّهام يتحدّث أيضاً عن «**عولمة متوحّشة**»، وضرورة الدعوة إلى «**عولمة إنسانية**» وعولمة أخلاقية»، كما نادت، على سبيل المثال، ماري روبرتسون؛ مفوّضة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، التي اعتبرت أنّ مسار العولمة الحالي لا يمكن أن يقود إلا إلى كارثة على المستويات الإنسانية والاقتصادية، ويبدو من الأزمات الحادّة للدول الرأسمالية في أوروبا والولايات المتّحدة وجود ما يؤكّد صحّة ما حذّرت منه روبرتسون.

المهم، أنّ التهم الموجّهة إلى العولمة هي تهم اقتصادية وإنسانية بالدرجة الأولى؛ لأنّها تتحدّث عن تفاوت خطير بين البشر، من خلال الأرقام والإحصاءات، وهو تفاوت غير أخلاقي أيضاً، في ظلّ ادّعاء

العولمة ومؤسّساتها مدّ يد العون، وتقديم المساعدة إلى الشعوب الفقيرة؛ لتحسين مستوى حياتها، بينما يزداد حجم ديون هذه الدول للمؤسّسات الدولية، وتعجز عن سداد حتّى الفوائد المترتّبة عليها.

محدّدات عولمة القيم:

ترتكز عولمة القيم اليوم على ما يمكن أن نسمّيه توحيد القيم وتهميش الخصوصيّات. وتلعب وسائل الإعلام المختلفة، والسينما، والقنوات الفضائية، والإنترنت، دوراً مهمّاً ومباشراً في هذا التهميش. ومن المعلوم أنّ هذه الوسائل باتت في متناول الجميع، بعدما انخفضت تكلفة الحصول عليها. ولم تعد حكراً على أوساط اجتماعية معيّنة، ولا على مراحل عمرية محدّدة، ولا على بيئات مغلقة أو خاصّة. ومن هنا، تكمن أهمّيّتها وخطورتها؛ لأنّها باتت مثل الهواء الذي يتنشّقه الجميع، بغضّ النظر عن مستويات الأوكسيجين أو التلوّث في هذ الهواء. وبحيث بات الجميع يعتقد أنّه بحاجة الى هذا الهواء، وأنّه غير قادر على العيش من دونه. وهذا يفسّر سرعة انتشار هذه الوسائل، التي بتنا نراها في أيدي الجميع...

وقد ساهمت هذه الوسائل مساهمة فاعلة في ما نسمّيه «**تنميط القيم**»، ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر؛ في المأكل والملبس، وفي العلاقات الأسرية، وبين الجنسين، وفي كلّ ما يتّصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية... وخصوصاً قيم الاستهلاك. وهذه هي إحدى التهم الرئيسة الموجّهة إلى العولمة اليوم؛ أي تهميش القيم الخاصّة بثقافات الشعوب؛ لدمجها في ثقافة عالمية. وما لا يقلّ أهمّيّة عن هذا الأمر، أنّ العولمة تنشر قيم الاستهلاك الساعية إلى توحيد الأذواق وأنماط السلوك والحياة؛ خدمة لأصحاب المؤسّسات الكبرى والشركات العالمية، التي تريد أن تجعل الناس جميعاً مستهلكين للسلع المنتجة في هذه الشركات والمؤسّسات. مع ما يعني ذلك من تغيير في العادات والتقاليد والمفاهيم المرتبطة بنظرة الانسان إلى ذاته، وإلى الآخر، وإلى قيم الجمال

والبساطة، ونمط الحياة، وسوى ذلك؛ ممّا يشكّل جوهر القيم الانسانية في أي ثقافة من الثقافات.

أمّا تهم العولمة الأخرى، في مساراتها السياسية أو الثقافية، فيبرز فيها الجانب القيمي والأخلاقي بشكل أوضح؛ سواء على مستوى التحيّز إلى هذه الدولة أو تلك، في قضيّة معيّنة، أو على مستوى تهميش الآخر وعدم الاعتراف بخصوصيّته. والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل: التحيّز العالمي إلى إسرائيل وتهميش الشعب الفلسطيني، والتحيّز في تطبيق هذا القرار الدولي أو ذاك، والتدخّل لحماية هذا النظام في مواجهة شعبه على الرغم من ادّعاء الديمقراطية وحقوق الانسان... وفي الجانب الآخر، الذي لا يقلّ أهمّيّة، في نقد العولمة على مستوى القيم، يتمّ التركيز على «**ثنائي العنف والجنس**». فقد تحوّل هذا الثنائي إلى قضية أساسيّة في السينما الأميركية، على سبيل المثال، وبات أنموذجاً لما تقوم به سينما الدول الأخرى، وسمح الإنترنت اليوم، أكثر من السينما، بنشر الآف الأفلام والمشاهد التي تستعيد العنف والجنس. وإذا تذكّرنا ما أشرنا إليه من سهولة استخدام هذه التقنيات وانتشارها في الأوساط الاجتماعية كافّة؛ سوف نستنتج مدى ما سيتعرّض له أفراد المجتمع كافّة؛ من استفزاز قيمي من خلال هذه الثنائية من العنف والجنس، ومدى ما سيتعرّض له هؤلاء من ارتباك في القيم ومن تشويه لها؛ بسبب ما يشاهدونه من دمج بين العنف والجنس؛ بحيث يصبح هذا شرطاً لذاك، أو يصبح العنف سلوكاً مجانياً لا يكترث معه الإنسان؛ لأنّه يشاهد بضع مرّات في اليوم من يقتل في الفيلم الواحد عشرات الأشخاص من دون أن يرفَّ له جفن ومن دون أن يسبّب له هذا الأمر أي أذى معنوي أو نفسي.

إنّ الجريمة هنا، تصبح أمراً بسيطاً ومقبولاً، والقتل يصبح مجرّد طلقة تنهي حياة إنسان من دون أي عواقب إنسانية أو اجتماعية؛ فلا عائلة تبكي القتيل ولا أولاد، ولا مشاعر بالذنب... أمّا الجنس فتحوّل إلى كلّ ما يرغب الإنسان بالقيام به؛ أي إنّ الشهوات هي المرجعية التي

يحتكم إليها، وليس القيم الأخلاقية أو أي قيم أخرى. وما تنقله المشاهد السينمائية أو عبر الإنترنت يوحي بأنّ الجنس لا علاقة له بالمجتمع ولا بعاداته ولا بأي قيم يمكن أن تفرض على هذا الجنس قيوداً أو شروطاً... بهذا المعنى لا تهتمّ وسائل الإعلام التي قامت عليها العولمة بما ينتشر من فساد أخلاقي، أو بما نشهده من تدهور في السلوك والقيم. ويكفي أن نشير إلى النقاش الذي يجري في العالم اليوم، عن إباحة الشذوذ، وعن عدم استخدام مصطلح الشذوذ؛ لأنّه يعتبر تمييزاً لا ينبغي اللجوء إليه بحقّ الشاذّين، وكذلك الفرص التي باتت متاحة للشاذّين؛ للإعلان عن شذوذهم في المؤسّسات الإدارية والعسكرية والسياسية، لندرك إلى أيّ مدى ساهمت وسائل الإعلام في توجيه ضربة قوية وقاسية إلى القيم الأخلاقية عموماً، خصوصاً في مجتمعات لا تزال تقيم وزناً كبيراً لقيم العفّة والاحتشام، مثل: مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

عولمة القيم بين التأييد والرفض:

إزاء هذه الموجة العالية والمتسارعة من انتشار قيم العولمة، ثمّة من يدعو إلى الأخذ بها جملة وتفصيلاً؛ باعتبار أنّ ما يحصل هو نتاج إنساني متقدّم، لا يصحّ معه الحديث عن خصوصيات تؤدّي إلى العزلة والتهميش، وبالمقابل ثمّة من يدعو أصلاً إلى عدم التفاعل مع هذا النمط من قيم العولمة، من خلال العودة إلى الخصوصيّة الثقافية أو إلى الخصوصية الدينية التي شكّلت على الدوام حصناً منيعاً لهويّة الشعوب ولثقافتها.

ولا يقتصر أمر هذا التباين في التعاطي مع «**عولمة الثقافة**» على البلدان العربية والإسلامية؛ فحتى فرنسا نفسها تجهد منذ سنوات، وعلى أعلى المستويات الرسمية فيها؛ لإيقاف زحف ما تسمّيه «**الغزو الثقافي الأميركي**»، الذي يجتاح لغتها وشاشتها الصغيرة وأفلامها السينمائية، بعدما اشتكى بعض المسؤولين السياسيين من أنّ معظم البرامج في التلفزيون الفرنسي هي أميركية الصنع، وأنّ البرامج الفرنسية لا تكاد تكون موجودة.

إلا أنّ المشكلة، مع ذلك، تبقى على المستوى القيمي والأخلاقي مشكلة أساسية بالنسبة إلى الدول غير الغربية. فقدرة التحكّم الهائلة والسيطرة والإدارة في الاقتصاد، وفي السياسة، وفي وسائل الاتّصال، وفي امتلاك مصادر المعرفة، ومصادر الأخبار والمعلومات؛ تجعل الغربَ الأميركي- الأوروبي، مصدرَ العولمة دون سواه، وتجعل اتّجاه هذه العولمة من الشمال (الغرب) نحو الجنوب (العالم الثالث والدول العربية والإسلامية والدول الإفريقية والآسيوية وسواها...)؛ أي إنّ العولمة لا تحقّق التفاعل بين شمال –جنوب، كما يقول المدافعون عنها وعن سياساتها.

الخصوصيّات الثقافية والقومية للشعوب في مواجهة عولمة القيم:

إنّ مقولة: «**إنّ عصر العولمة سينهي الخصوصيات الثقافية والقومية، طالما أنّ العالم يسير باتّجاه قرية كونية واحدة**»، والتي يؤمن بها أولئك المدافعون عن العولمة وثقافتها، هي مقولة تتنافى مع ما يجري واقعاً، في كثير من مناطق العالم وبلدانه؛ من انبعاث للروح القومية، والتشدّد في طلب الحقوق المتعلّقة بها، إلى انبعاث الصحوات الدينية في أنحاء العالم كافّة، إلى صعود اليمين القومي المتطرّف في أوروبا نفسها، كما كشفت ذلك الانتخابات في أكثر من بلد، في فرنسا، والنمسا، وإيطاليا، وهولندا، وغيرها.

وهذا يعني، أنّ العولمة؛ سواء تعمّدت تجاهل الخصوصيات الثقافية، أم أنّها فعلت ذلك «**انسجاماً**» مع منطق السوق والاستهلاك الذي يتحرّك من دون حواجز على مستوى العالم كلّه؛ ليس بمقدورها اقتلاع هذه الخصوصيّات؛ لأسباب كثيرة.

وتتباين عوامل التمسّك بهذه الخصوصيات، وعوامل الممانعة؛ بين أمّة وأخرى، فإذا كانت بعض مظاهر معارضة العولمة على الطريقة الأميركية في أوروبا أسبابها قومية أو عنصرية أو اقتصادية؛ فإنّ الممانعة في العالم

الإسلامي مصدرها الدين والثقافة التي تتشكّل بواسطته، على مستوى نظرة الإنسان إلى نفسه ورغباته وإلى الآخر، أي إلى علاقاته الأسرية والزوجية والاجتماعية، من دون أن ننسى الشعائر اليومية والأسبوعية والسنوية، التي يفرضها الدين، ويصعب على العولمة اختراقها أو تغييرها؛ فمهما أصاب أطراف هذه الثقافة من تبدّل، لا يمكن أن يطال الجوهر أو النواة.

ولنضرب مثلاً ساخناً، على ما يمكن أن نسمّيه «**خيبة أمل**» العولمة من شباب العالم الإسلامي؛ عندما خرج هؤلاء بالملايين في عواصم بلدانهم للتنديد بالسياسة الأميركية المؤيّدة لإسرائيل، داعين في الوقت نفسه إلى مقاطعة بضائعها، بما في ذلك عدم ارتياد مطاعمها التي تعتبر رمزاً قوياً من رموز العولمة. وذلك كلّه بسبب تعاطف هؤلاء الشباب مع الشعب الفلسطيني في محنته وجهاده، وهو تعاطف تمتزج فيه العاطفة الإنسانية بالشعور القومي والانتماء الديني في وقت واحد. كما أثبتت الثورات العربية، ونتائج الانتخابات بعد ذلك في العام الماضي٢٠١١م أنّ شعوب البلدان العربية لا تزال متمسّكة بخيارها الديني، على الرغم من كلّ حملات التشوية لهذا الخيار، وعلى الرغم من كلّ ما بثّته وسائل الإعلام طوال سنوات؛ لإضعاف هذا الانتماء.

سياسات عولمة القيم:

بعيداً عن موضوعي الجنس والعنف؛ فإنّ موازين القوى الدولية، ولأسباب كثيرة، تميل لمصلحة الغرب ودوله، وهذا الأخير يتصرّف باعتباره مرجعية العالم؛ سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً؛ حيث تلعب منظّماته الدولية والإقليمية دوراً مباشراً بين شعوب الدول غير الغربية وخصوصاً في الدول العربية والإسلامية؛ في محاولة تثبيت هذه المرجعية. وهكذا تقوم تلك المنظّمات بنشاط مشترك مع الهيئات والجمعيات المحلّية (ندوات، ومؤتمرات...)؛ للبحث في حقوق الإنسان، وحقوق المرأة،

والعنف الأسري، والمجتمع المدني، وغيرها من قضايا يكثر الحديث عنها منذ سنوات، وعلى الآخر غير الغربي أن يتعلّم منها ويتبنّاها؛ لكي ينتقل (كما هو مفترض) إلى حالة أفضل من الحالة التي هو عليها، بغضّ النظر عن القيم التي تنظّم حياته وعلاقاته الأسرية والعاطفية والاجتماعية.

وما يستدعي التحفّظ هنا، ليس مبدأ العلاقة مع هذه المنظّمة أو تلك، من المنظّمات الدولية أو الإقليمية، وما يتيحه من التعرّف إلى تجارب الشعوب وخبراتها، وإنّما التحفّظ مصدره العلاقة التي تسير باتّجاه واحد (شمال - جنوب)، ومضمون العمل المشترك، والندوات المشتركة التي تحصل بين طرفين؛ واحد غني وقوي، وواحد ضعيف وفقير؛ حيث يبحثان فيها سوياً تلك القضايا التي أشرنا إليها، عن: الديمقراطية وحقوق المرأة، والحرّيّة الفردية، والمجتمع المدني، والتربية على السلام والتسامح.

إنّ ما يجري، على هذا المستوى، له علاقة مباشرة بالقيم وبالخصوصيّة الثقافية، وهو أشدّ تسلّلاً إلى عقول النخب الاجتماعية والفكرية، وكذلك تأثيراً عليها، من ثنائي العنف والجنس، الذي لا يستطيع أحد الدفاع عنه لا في الشرق ولا في الغرب.

ولو ضربنا مثالاً على هذا النوع من العمل المشترك: «**منظّمات حقوق الإنسان**» التي تشهد رواجاً ملحوظاً، ودعماً واضحاً من المنظّمات الدولية المماثلة، لفوجئنا بما جرى قبل سنوات مع المنظّمة المصرية لحقوق الإنسان، حين تعرّضت لانتقاد بعض المنظّمات الأوروبيّة، التي قرّرت منع المساعدات عنها؛ لأنّها لم تنظّم فعاليّات تضامنيّة مع المثليّين المصريين، الذين اعتقلتهم السلطات المصريّة؛ بتهمة ممارسة الشذوذ. أو كمثال آخر: بعض المؤتمرات التي تُعقَد عن التربية، فقد دعا المجمع السنوي التاسع عشر للتربية على السلام، الذي عُقِدَ مؤتمره في بيروت، أوائل تموز ٢٠٠١م، إلى ضرورة تهيئة الأجواء والمناخات اللازمة لثقافة السلام... لامتلاك المهارات؛ من أجل حلّ النزاعات بطريقة بنّاءة،

ولإدراك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمساواة؛ أي يصبح حلّ النزاعات بطريقة بنّاءة، موازياً، من حيث أولويّته وأهمّيّته في مجتمعنا، للمساواة بين الجنسين!.. كما تصبح تهيئة الأجواء والمناخات لثقافة السلام ضرورية، في الوقت الذي لا يزال لبنان يقاتل لاسترداد ما تبقّى من أرضه المحتلة، وفي الوقت الذي لا تزال فيه منطقة الشرق الأوسط مشتعلة وغير مستقرّة؛ بسبب السياسات الإسرائيلية، وعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني... وهذا لا يعني رفض ثقافة السلام في داخل مجتمعاتنا، ولا التربية على ثقافة التسامح بين أبناء البلد الواحد؛ لحلّ خلافاتهم، مهما كان نوعها، بل المشكلة هي عندما تدعونا هذه المنظّمات إلى التسامح عموماً، من دون التمييز بين المحتلّ وبين أبناء البلد الواحد، أو عندما تريدنا أن نتسامح مع المحتلّ أو تدعونا إلى السلام معه، من دون أن تقول لنا إنّه غير محقّ في هذا الاحتلال، وأنّ عليه مغادرة الأرض التي احتلّها، أو أنّ من حقّنا أن نقاتله؛ لطرده من هذه الأرض.

إنّ المشكلة تكمن في عدم قبول الآخر كما هو، وعدم الاعتراف بخصوصيّته الثقافية والدينية التي شكّلت، من خلال ثقافته، منظومة شاملة تنضوي تحتها قيم الزواج والتربية وحتى العلاقات الاجتماعية أو السياسية. وهذا يتعارض في الواقع مع بديهيات المبادئ الأخلاقية التي تقوم على الاحترام المتبادل للفرد أو للجماعة، وعلى تقدير خصوصيّتهما والمحافظة عليها،حتى كما يفترض الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ويمكن أن نضيف، إلى ما تقدّم - أيضاً -، مشروعاً سابقاً للأمم المتّحدة، تقدّمت به في مؤتمر السكّان الذي عقد في القاهرة، في منتصف التسعينيات، وحاولت ورقة العمل التي قُدِّمَت في هذا المؤتمر تمرير نصّ يدعو إلى الموافقة على «**دعم الأسرة بأشكالها كافّة**»؛ والمقصود بأشكالها كافّة: أنّ الأسرة لم تعد شكلاً واحداً يتألّف من رجل وأمراة، كما عرفتها البشرية، بل هناك أسرة جديدة تتألّف من الأشخاص الذين نعرفهم من رجل وامرأة؛ وهي التي تتشكّل من رجل ورجل، وامرأة وامرأة؛ أي إنّ المقصود

هو تشريع هذا النوع من الأسر الذي ينتشر في المجتمعات الغربية؛ لجعله أنموذجاً عالمياً مقبولاً حتى في البلدان الإسلامية وفي المجتمعات كلّها، من دون أي مراعاة للخصوية الثقافية أو القيمية أو الدينية والشرعية التي ترفض بشدّة هذا النوع من الزواج. وقد اعترضت الدول الإسلامية والفاتيكان معاً على هذا البند المقترح في وثيقة المؤتمر.

كما يمكن أن نضيف عشرات الندوات والمؤتمرات التي تعقد بشكل متواصل في معظم الدول العربية والإسلامية، التي تتناول - كما أشرنا -، قضايا المرأة، من منظور الجمعيات الأوروبية التي تموِّل «**الأنشطة المشتركة**»، وقضايا الأسرة والزواج والطلاق والإنجاب والعلاقات بين الجنسين، من المنظور نفسه.

شرعنة حقّ التدخّل في مصير الشعوب:

مع هذا الجانب، من «**التدخّل**» الأخلاقي في الحياة الثقافية والقيمية، في بلدان العرب والمسلمين؛ لتعديل هذه الحياة أو «**لتحديثها**»، كما يتكرّر في المصطلحات الرائجة، سنكون أمام تدخّل يشبه ما يجري اليوم في عالم السياسة والقوّة، عن ما يسمّى «**حقّ التدخّل**» الإنساني؛ لإنقاذ هذه الجماعة أو الأقلّيّة العرقية أو الدينية، أو للدفاع عن مصالح هذه الدولة أو تلك، تجاه أيّ «**خطر**» حقيقي أو مفتعل.. وإذا أضفنا إلى هذا «**الحقّ**» تلك المخاطر السلوكية والأخلاقية الناجمة عن الترويج للجنس وللعنف، بعيداً عن كلّ الضوابط، أدركنا حجم المخاوف التي تحيط بعالمنا الإنساني كلّه، من دون استثناء، من جرّاء هذا التهميش الذي تتعرّض له القيم الأخلاقية؛ بمستوياتها الثلاثة، في السياسة، والثقافة، والاقتصاد. هذا التهميش هو الذي يثير الخصوصيّات الثقافية والدينية التي تدافع بها شعوب العالم عن وجودها، وعن إحساسها بهذا الوجود.وهو الذي يحرِّض الشعوب على العودة الى ثقافتها ودينها،كما تشهد على ذلك التحولات السياسية والثقافية والدينية التي تحصل في كثير من المجتمعات في عالم اليوم.

مصادر ومراجع للمقالة:

١. أعمال مؤتمر السكّان في القاهرة، المنعقد صيف العام ١٩٩٤م.
٢. أعمال مؤتمر المجمع السنوي التاسع عشر للتربية على السلام، المنعقد في بيروت، أوائل تموز ٢٠٠١م.
٣. تقارير الأمم المتّحدة عن التنمية البشرية: www.vm.org/ar
٤. تقارير البنك الدولي عن التنمية البشرية: www.worldbank.org/ar
٥. صحيفة الحياة اللبنانية، الصادرة بتاريخ: ٢٠٠١/٨/١٠م.
٦. موقع البيت الأبيض: www. White house.gov/nse.nss.html